كمنتج بالشكل الاول وذلك الكونه ضروريا لانه يحصل المستدل وغيره فلا
يتوقف على النظر واذا امكن ترتيبه بان يقال هذا خبر قوم لا يتصور تواطئهم
على الكذب وكل خبر هذا شانه فهو صادق جمع الصبيان الذين لا اهتداء
لهم الى الصبيان بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات واما خبر النصارى بقتل
عيسى عم واليهود بتابيد دين موسى عم فقيل هذا جواب ما يقال وهو انه
يقال من طرف السمنية والبراهمة لا نم ان الخبر المتواتر موجب للعلم فضلا
عن كونه ضروريا فانه لو كان موجبا للعلم لكان خبر النصارى بكون عيسى عم مقتولا
وكذا اليهود بتابيد دين موسى عم موجبا للعلم لكونه خبرا متواترا واللازم باطل
والا لكان المنكر بموجب هذين الخبرين ومفهومهما كافرا وليس كذلك وكذا الملزوم
وهو كون الخبر المتواتر موجبا للعلم واجاب الشارح الفاضل بقوله فتواتره
ممنوع لان رجلا امر بقتل عيسى عم ثم اختلفوا في انهم قتلوه او قتلوا الشبيه
فلم يبلغوا حد التواتر وخبر اليهود بتابيد دين موسى عم لم يوجد مصداق
تواتره لان ظهور معجزة عيسى ومحمد عليهما السلام يكذبهم وحاصل الجواب
ان يقال لا نم ان ذلك الخبر متواتر لان من شرطه ان يجري على السنة قوم لا
يجوز العقل تواطئهم على الكذب وههنا ليس كذلك لانه يجوز العقل تواطئهم
على الكذب فلا يكون ذلك الخبر متواترا وقصة رفع الله عيسى عم في يوم جاء توارد
بين العلويين وذلك ان اليهود لما اجتمعوا على قتل عيسى عم هرب منهم

ودخل

ودخل في بيت فامر ملكهم رجلا يدخل البيت يقال له يهودا او يقال له
طيطيانوس فجاء جبرائيل عم ورفع عيسى عم الى السماء فلما دخل الرجل البيت
لم يجده فالقى الله شبه عيسى عم فلما خرجوا ظنوا انه عيسى عم فقتلوه وصلبوه
وصلبوا ثم قالوا ان كان هذا عيسى عم فاين صاحبنا وان كان
صاحبنا فاين عيسى عم فاختلفوا فيما بينهم فانزل الله تع كذبا لقولهم
فقال وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم بعض الذي شبه عيسى عم على غيره
فقتلوه كان الشبه قد القى على وجهه ولم يلق عليه شبه جسده فلما قتلوه
ونظروا اليه قالوا الوجه وجه عيسى عم والجسد جسد غيره فذلك اختلافهم فيه
فان قيل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين
هذا السؤال على الامر الاول وايضا جواز كذب كل واحد يوجب جواز
كذب المجموع لانه ال المجموع نفس الاحاد فلا يفيد الخبر المتواتر العلم
قلنا ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المؤلف
من الشعرات حاصل الجواب ان يقال لا نم ايضا ان جواز ضم الظن
الى الظن لا يفيد اليقين ولا نم ايضا ان جواز كل واحد من الاحاد يوجب
جواز كذب المجموع من حيث هو مجموع فانه يجوز ان يكون مع اجتماعها شيء
ما لا يكون مع الانفراد كالحبل المؤلف من الشعرات فان كل واحد منها
وان كانت تحصل للمجموع من حيث هو مجموع قوة لكن لا تكون لكل واحد منها

Copyright © King Saud University